البرهان الاقتصادي على تناقض معدل الفائدة مع علم الاقتصاد

أ. جمال بوزيدي *

ملخص:

هذا البحث ينهي ويحسم إلى الأبد الجدل التاريخي الكبير الممتد آلاف السنين حول موضوع الربا وسعر الفائدة، عن طريق برهان اقتصادي علمي، يثبت أن الربا والزكاة نقيضين متناظرين على محورين. المحور الأول هو مضاعف الإنفاق، فمعدل الفائدة ضرر مطلق يضعف المضاعف الكينزي البسيط 1/(1-b) ويجعله يساوي 1/(1-b)(1+i) بينما الزكاة تقوي وتكبر المضاعف الكينزي وتجعله يساوي 1/(1-z)(b فمعدل الفائدة الموجب عبارة عن معدل زكاة سالب، ومعدل الزكاة الموجب عبارة عن معدل فائدة سالب، وهذه النتيجة الاقتصادية عبارة عن ترجمة رياضية للآية الكريمة: يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم»(البقرة :276) ،وغيرها من الآيات ذات الصلة. والمحور الثاني هو البيع، فالفائدة تشوه قانون العرض والطلب، فتتشوه الأسعار والكميات سلبيا، أما البيع، فيتوافق مع قانون العرض والطلب، فيؤثر إيجابا على الأسعار والكميات، وهذه النتيجة الاقتصادية، ما هي إلا ترجمة اقتصادية للترجمة الرياضية السابقة، وقبل ذلك هي ترجمة اقتصادية للآية الكريمة: «..وأحل الله البيع وحرم الربا.. ». وغيرها من الآيات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة. الربا. المضاعف. الزكاة

ABSTRACT:

This research ends and resolve forever the great historical controversy that extends thousands of years on the subject of usury and interest rate, by economic scientific proof, to prove that usury and zakat on two symmetrical opposites. The first axis is the multiplier, because The interest rate is the absolute damage, Weakens the simple multiplier (1/1-b) And it is equal to 1/(1-b)(1+i) , while Zakat strengthen or grow the Keynesian multiplier, And make it equal to 1/(1-b)(1-z) so the Positive interest rate is a negative rate of Zakat, and the Positive

* طالب دكتوراه - جامعة امحمد بوقرة - بومرداس.

zakat rate is a negative rate of interest, These economic result is the mathematical translation of the verse: » Allah effaces usury and nurtures charity. Allah does not love any ungratefulsinner«. (Al-Bakarah .276). The second axis is the sale, Because the interest déformation The law of supply and demand, and déformation Prices and quantities Negatively, while the Sales To comply with the law of supply and demand, and These economic result is only a translation of the previous economic mathematical translation, and Prior to that, it is an economic translation of the verse: »That is because they say: 'Selling is like usury. ' Allah has permitted trading and forbidden usury«. (Al-Bakarah .275).

Keywords: interest rate. Usury. Zakat. multiplier

مقدمة:

كتب كينز في النظرية العامة: "إن نقاط النقص الأساسية الثلاث التي يجدر بنا تلافيها في معارفنا الحالية هي إذن : تحليل الميل إلى الاستهلاك، تعريف الفعالية الحدية لرأس المال، ونظرية معدل الفائدة. حينما يتحقق ذلك، سيبدو لنا أن المحل الحقيقي لنظرية الأسعار يأتي في مقام لاحق بنظريتنا العامة وسنلاحظ، على كل حال، في نظريتنا في معدل الفائدة، أن العملة تقوم بدور أساسي، ولسوف نسعى لتوضيح الخصائص التي تميزها عن الثروات الأخرى".

لكن في الحقيقة لا يحوز معدل الفائدة في علم الاقتصاد نظرية تبرره ولا اتفاقا حول نظرية تحدده وهو ما يتفق مع ما نادت به الأديان السماوية كما أن معدل الفائدة يعتبر سبب الأزمات المالية على طول تاريخ الوقائع الاقتصادية للنظام الاقتصادي الراسمالي, بما فيها الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008, كما أن عمق وحدة وضخامة وعالمية هذه الأزمة ترد بشكل أساسي ومباشر إلى معدل الفائدة, أو بالأحرى إلى تغيرات معدل الفائدة.

هذا ونعتقد أنه حتى لو كان معدل الفائدة ثابتا لا يتغير, فإنه ينطوي أو يتضمن على آثار سلبية على الدخل والناتج, تعتمد على حجم التعامل بآلية معدل الفائدة في الاقتصاد, وللوقوف على هذا الأثر نعتمد الربط الذي أشار إليه كينز بين تحليل الميل إلى الاستهلاك والفعالية الحدية لرأس المال ونظرية معدل الفائدة لكن بطريقة مختلفة عن التي انتهجها كينز وذلك بربط الربا بالزكاة اقتصاديا وفق تحليل الميل للاستهلاك وآلية المضاعف التابعة له ومعدل الفائدة و الفعالية الحدية لرأس المال في إطار بحث الدورة الاقتصادية, ثم شرعيا – وفق فهمنا- في حدود الإطار السابق. وحينما يتحقق ذلك سيتضح لنا أن المنقول من العلم لا يمكن أن يتعارض مع المعقول منه.

قال تعالى: « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد»(الأية 53 سورة فصلت.)

أولا: الفائدة في النظرية الاقتصادية الغربية

مجمل التبريرات التي قدمت للفائدة في النظرية الاقتصادية الغربية يكن حصرها في العناوين التالية إما كمكافأة لعائد الإنتاج أو إنتاجية رأس المال وإما كمكافأة على المخاطر المتعلقة بالإقراض والاقتراض أو مكافأة على الانتظار أو الحرمان من الاستهلاك الحالي مقابل الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل أو اعتبارها مكافأة على عدم الاكتناز كما هو الحال عند كينز.

1- الفائدة كعائد على إنتاجية رأس المال:

تاريخيا بدا استعمال مبرر إنتاجية رأس المال للتعامل بالفائدة عند اليونان القديمة فتم التمييز بين قروض الاستهلاك وقروض الإنتاج وفرضت معدلات فائدة على قروض الإنتاج أعلى من تلك التي فرضت على قروض الاستهلاك ففي حين اعتبرت الفائدة على قروض الاستهلاك عملا مشينا ومستهجنا عند اليونانيين تم النظر إلى الفائدة على قروض الاستهلاك بأنها صورة من صور العدالة في توزيع الدخل فرأس المال المقترض من أجل التجارة أو الصناعة أو الزراعة سيدر أرباحا وبالتالي لا بد ان يكون للمقرض نصيب في هذه الأرباح[1].

واستمر بعد ذلك استعمال مبرر إنتاجية رأس المال للفائدة عند الرومان وبعدهم كذلك في العصور الوسطى[2] ثم اعتمد هذا المبرر في علم الاقتصاد على يد ادم سميث وريكاردو وساي وجون ستيوارت ميل[3] فجعلوا من إنتاجية رأس المال مبررا كافيا للتعامل بالفائدة في الاقتصاد على الرغم من أن هذا المبرر لا يستطيع تفسير الفائدة على قروض الاستهلاك كما أنه من المغالطة اعتبار إقراض النقود لاستعمالها في شراء معدات الاستثمار هو إقراض لمعدات الاستثمار،فهذين الشيئين مختلفين تماما، لأن حيازة المعدات ليست كحيازة النقود، ويترتب على كل منهما نتائج اقتصادية مختلفة، فالطلب على الآلات لإيجارها يزيد من الناتج بكمية تختلف تماما عن نتيجة تغير الناتج في

1 - جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، سبتمبر 2000، ص26-27.

2 - ول وايرل ديورانت، قصة الحضارة ، نشأة الحضارة – الشرق الأدنى، الجزء الثاني من المجلد الأول، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988، ص 235-236.

3- John Stuart Mill, Principles Of Political Economy, D. Appleton and company, New York, 1885, p251.

حالة إقراض النقود، ففي الحالة الأخيرة ينقص الناتج ولا يزيد.

ومن جهة أخرى، فإن حيازة آلة لإقراضها تخضع لمعدل الاهتلاك، وفي نفس الوقت تخضع لمعدل التضخم،أما النقود فتخضع فقط لمعدل التضخم، وليس لها معدل اهتلاك، ففي حالة انعدام التضخم فإن النقود لا تتغير قيمتها،أما الآلة فتنقص قيمتها مع الزمن.

وبالإضافة إلى ذلك فحتى لو سلمنا فرضا بتبرير الفائدة بإنتاجية رأس المال فكيف يمكن تحديد إنتاجية رأس المال مسبقا؟، وكيف يمكن تفسير أن يكون معدل الفائدة أكبر من الإنتاجية الصافية؟، فالملاحظ في الواقع أن معدل الفائدة يتجاوز بكثير الإنتاجية الصافية في أغلب الأحيان في الكثير من الدول.

2- الفائدة مكافأة المخاطر:

من الناحية التاريخية استعمل هذا المبرر حتى عند البابليين وهو ما يوضحه قانون حمورابي[1] وعند الإغريق تم التمييز بين نوعين من القروض في هذا الصدد النوع الأول تمثل في القروض البحرية وأسموها القروض عالية المخاطر والنوع الثاني تمثل في القروض البرية العادية وأطلقوا عليها اسم القروض العادية أو المنخفضة المخاطر كما استخدم هذا المبرر في العصور الوسطى في أوربا ثم تم اعتماده في علم الاقتصاد خاصة عند جون باتيست ساي الذي أطلق عليه اسم علاوة تامين على المخاطر[2].

وحديثا يتم استخدام تبرير الفائدة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك ومنها مخاطر عدم استرداد الدين وخطر عدم توفر السيولة وخطر السوق وخطر الصرف إلى غير ذلك من المخاطر التي يعددها المقتنعين بهذا التبرير.

لكن ما يمكن ملاحظته مبدئيا على هذا التبرير أن المخاطر الحقيقية يتعرض لها المقترض وليس المقرض فالمخاطرة الحقيقية هي مشاركة المال في الاستثمار والإنتاج فقد يتعرض نشاطه الاستثماري إلى الخسارة أما المقرض فانه يسترد أمواله والفوائد المترتبة عليها. وإذا سلمنا جدلا بقبول هذا المبرر فان الأحرى بالمقرض إذا تخوف من تجسد هذه المخاطر على ارض الواقع الفعلي أن يطلب ضمانات أو رهونات مقابل الأموال التي يقرضها فإذا كان القرض بدون ضمانات ورهونات فلا يمكن إطلاقا اعتبار الفائدة كمقابل لمخاطر الإقراض والاقتراض ففي حالة إفلاس المدين وضياع القرض فان الفائدة لا تمثل تعويضا للمقترض.

---

1 - ل. ديلايورت، بلاد ما بين النهرين- الحضارتان البابلية والأشورية، ترجمة محرم كمال، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية ، 1997، ص 129.

2- Jean Baptiste Say, Traite-deconomie Politique, institut copppet version numerique, paris, france, 2011, p92

3- الفائدة مكافأة الانتظار والحرمان:

نظرا لعجز المبررات السابقة في أن تكون كافية لتفسير قبول التعامل بالفائدة في الاقتصاد تم اختراع مبرر الفائدة كمقابل أو كمكافأة على الحرمان من التمتع بالاستهلاك الحالي من اجل تكوين رأس المال والتمتع باستهلاك اكبر في المستقبل وتم ذلك على أيدي مفكري واقتصاديي المدرسة النيوكلاسيكية في الاقتصاد التي أعقبت المدرسة الكلاسيكية من اجل تبرير تناقضات هيكل النظام الاقتصادي الرأسمالي من أمثال جون راي ومنجر وجوسن وجيوفنز وفايزر وبافيرك وغيرهم فاعتبروا أن الفائدة ظاهرة طبيعية لا بد منها تفسر بتقابل الإنتاجية الحدية لرأس المال مع التفضيل الزمني أو التفضيل الزمني الصافي.ثم جاء مارشال فاستبدل لفظ الحرمان بلفظ الانتظار فحسبه تفسر الفائدة بتقاطع منحنى العرض والطلب بحيث يتمثل العرض في الإنتاجية الحدية لرأس المال ويتمثل الطلب في الانتظار[1].

ثم بعد ذلك جاء كينز وانتقد بشدة النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في الفائدة مبينا أن الانتظار لا يمكن أن يفسر الفائدة فالمدخرون يتخذون قرارين منفصلين تماما الأول يتمثل في تحديد مقدار ما سيدخرونه من أموالهم بناءا على ميولهم الاستهلاكية ودخولهم والقرار الثاني يأتي بعد الأول ويتمثل في تحديد الكيفية التي يدخرون بها أموالهم فقد يكتنزون هذه الأموال المدخرة في بيوتهم وقد يضعوها في البنوك أو يقتنوا بها أي شكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة فمجرد الامتناع عن الاستهلاك أو الانتظار ليس مبررا كافيا للحصول على فائدة[2].

4- الفائدة مكافأة عدم الاكتناز:

فسر كينز الفائدة بأنها المكافأة الثمن التي يجب أن يدفع لحامل النقود لكي يتنازل عن السيولة فالفائدة عند كينز هي ثمن التنازل عن السيولة وما يلاحظ على تحليل كينز للفائدة انه لم يكن محتاجا لتعداد عناصر الانتاج كما فعل الكلاسيكيين والنيوكلاسيكيين بل اعتبر الفائدة ظاهرة نقدية كما يمكن أن يرى ذلك بسهولة رجل الشارع البسيط[3].

لكن بالمقابل هل يستحق المتراجع عن الاكتناز مكافأة تتمثل في الفائدة في الحقيقة لا يستحق لكن لتوضيح ذلك يجب أن نعتمد مقياسا للمقارنة يكون متفقا مع

---

1 - Alfrd Marshall, Principles Of Economics , Macmillan, London. Fighth Edetion, 1920, p218-219

2 - جون مايزرد كينز، النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة، ترجمة الهام عيداروس، دار العين للنشر، القاهرة ، ط1، 2010، ص 213.

3 - المرجع السابق، ص 215.

مبادئ وأهداف دراسة علم الاقتصاد.

يعرف كينز معدل الفائدة بأنه ثمن عدم الاكتناز أو ثمن التنازل عن السيولة، ويعتبر أن التنازل عن السيولة ليس بالأمر الهين، لذا يجب تقديم المكافأة لحث الأفراد على التنازل عليها للوهلة الأولى يبدو هذا متسقا مع المنطق تماما جميل أن يتنازل الجميع عن السيولة لكن لماذا يستحقون مكافأة لننظر إلى الموضوع من زاوية أخرى عندما يقدم الجميع على الإنفاق بشراهة سينمو الاقتصاد بشراهة هذا ما نادى إليه كينز بل ورآه بديهيا جدا ونتفق معه في ذلك يعني ذلك أنني عندما أنزل إلى السوق وانفق بشراهة حتى مع التبذير سيكون عملي في أعين الاقتصاد الكلي عملا مفيدا للاقتصاد والمجتمع يجب أن امنح مكافأة على عملي هذا هل تقدم النظرية الاقتصادية الغربية نظرية تقر هذا الحق لا يوجد توجد في القران مثل هذه النظرية التي تقر هذا الحق هي الزكاة.

لكن بالمقابل لماذا يكافئ من عاد عن الاكتناز ما هي المنفعة التي قدمها للاقتصاد والمجتمع سيقال كالعادة قدم أموالا للتداول يزيد بها الاستثمار أو الاستهلاك إذن فلنذهب في التحليل إلى منتهاه ولا نتوقف في منتصف الطريق أو ثلثه أو ثلثيه ولنتذكر أن المقترضين سيضطرون في المستقبل إلى تقليص حجم استهلاكهم لتسديد الفوائد التي ستركب على مضاعف الإنفاق لتضر الاقتصاد والمجتمع.

ثانيا: الفائدة ومبادئ علم الاقتصاد

يتمثل جوهر نظرية كينز[1] في نقص الاستهلاك الذي يعني زيادة الادخار على الاستثمار باعتبار الميل للاستهلاك وتفضيل السيولة لسعر الفائدة من الفرضيات أثناء زيادة الدخل الذي يؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم انخفاض الاستثمار ويمكننا أن نختزلها فنكتب نقص الاستهلاك يؤدي إلى نقص الاستثمار. يعني أننا كتبنا السبب يؤدي إلى النتيجة بدون شرح الكيفية وهذه الجملة المختزلة ليست سوى تعريف للاستثمار يعرفه المبتدئون في دراسة الاقتصاد ألا وهو الاستثمار طلب مشتق من الطلب على الاستهلاك وبالتالي لو أردنا تفسير دورة الأعمال وصفيا فقط بالاعتماد على الفقرة التي توضح جوهر نظرية كينز سنقول أنها حدثت بسبب نقص الاستهلاك. هذا الذي يبدو لنا منطقيا بغض النظر عن موقفنا من تفاصيل كيفية حدوث ذلك وبغض النظر عن أسباب نقص الاستهلاك أصلا.

1- زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة: يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، أكتوبر 1997، ص 301.

أما الذي يبدو لنا منافيا للمنطق أن تفسر دورة الأعمال بتناقص الكفاية الحدية لرأس المال انطلاقا من نقص الاستهلاك كان نكتب لقد استنتجنا من خلال الفقرة التي توضح جوهر نظرية كينز بان سبب دورة الأعمال هو نقص الاستثمار الناتج عن تناقص الكفاية الحدية لرأس المال هذا وصف للنتيجة وليس وصفا للسبب امن سيباع إنتاج الاستثمار المضاف لمعادلة الادخار إذا كان الاستهلاك ينخفض.

وبالنسبة لنقص الاستهلاك فإنه ليس صعبا أن نلاحظ بأن المقترضين من أجل الاستهلاك سيخفضون استهلاكهم في المستقبل ليسددوا الفوائد على قروضهم. هكذا دائما يصف الاقتصاديون الفترة التي تسبق الأزمة[1] هذا لا يحتاج نفاذ البصيرة ربما الذي يحتاج بعض التبصر هو أن الجميع سيدفع ثمن الاقتراض فإن اقترض جارك من جاركما فإنك ستتحمل جزء من تكلفة الفوائد التي سيدفعها سيتحملها كل أفراد المجتمع فإذا كنا نقبل أن يعرف الاستثمار بأنه طلب مشتق من الطلب على الاستهلاك ولا يمكننا أن ننكر بأن المستهلكين سيخفضون استهلاكهم في المستقبل لتسديد الفوائد على قروضهم فلا يمكننا إلا أن نقبل بأن المقترضين من أجل الاستثمار (طلب مشتق من الاستهلاك) سيحملون مستهلكي منتجاتهم تخفيض استهلاكهم في المستقبل من أجل تسديد الفوائد على القروض من أجل الاستثمار فإذا كانت الأرباح لا تغطي الفوائد سيتوقف الإنتاج.

ثالثا: تناقض الفائدة مع الزكاة

يؤكد العلماء العاملون في مجال تحليل العقل البشري أن هذا العقل يدرك الأشياء من خلال مقارنتها بما يقابلها، ولا وسيلة له لمعرفة الأشياء سوى هذه الوسيلة، وعليه فإن الإنسان سيقف عاجزا عن إدراك الشيء الذي لا مقابل له، حتى ولو كان بمنتهى الجلاء والوضوح، وهذا هو المقصود من العبارة الشائعة على السن العلماء (تعرف الأشياء بأضدادها)، وهذا ما يفسر ربما عدم حسم الخلاف والجدل حول موضوع الربا كل هذا الزمن من قصة الحضارة، رغم أن القرآن من مئات السنين قد وضح ذلك.

1- تناقض الربا مع الزكاة في القرآن:

قال تعالى: «وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون »(الروم :39). وقال في سورة

1 - تودجي باكولز، افكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة كوثر محمود محمد وحسين التلاوي، سلسلة تصدرها مجلة الابتسامة، القاهرة 2011، ص 293.

البقرة:«يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم»(البقرة :276)، فالآيتان تشيران بوضوح إلى التناقض والتضاد بين الربا والزكاة.

وبالإضافة إلى هذا، فإن الآيات التي تتكلم عن الربا دائما تسبق أو تردف بآيات تتكلم عن الزكاة والصدقات وفي هذا كذلك إشارة إلى التناقض والتضاد بين الزكاة والربا ففي سورة البقرة جاءت الآيات من الآية رقم (261) وهي: «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم» إلى الآية رقم (274) وهي قوله تعالى: «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون» فجاءت هذه الآيات الكريمات كلها تتكلم عن الإنفاق، وهي أربعة عشر آية، ثم بعدها مباشرة جاءت الآيات التي تتكلم عن الربا بداية من الآية رقم (275) :«الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون * يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ». وفي سورة آل عمران قال تعالى: « يأيها الذين امنوا لا تأكلوا الرباأضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون »(130) .

2- تناقض الربا مع الزكاة في علم الاقتصاد:

سنتطرق إلى تناقض الربا مع الزكاة في علم الاقتصاد ثم في القرآن لكن قبل ذلك نعرج أولا إلى توضيح ماهية مضاعف الإنفاق وآليات عمله في الاقتصاد.

2-1 مضاعف الإنفاق[1]:

إذا فرضنا بأن مستوى الاستثمار (I) متغير خارجي أي يساوي كمية ثابتة بغض النظر عن الدخل (Y) قد تغير بمقدار ما هو (ΔI) مثلا فأصبح بذلك الاستثمار يساوي $(I+\Delta I)$ في كافة مستويات الدخل، فإن الدخل سيتغير بمقدار ما هو (ΔY) فيصبح $(Y+\Delta Y)$ فما هي قيمة (ΔY):

نبدأ من معادلة التوازن : $Y = C + I$ $\qquad$ $Y = Ca + bY + I$

$$Y = \frac{1}{1-b}(Ca + I) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

وبكتابة المعادلة رقم (01) بالقيم الجديدة لكل من (I) و(Y) نحصل على:

$$I + \Delta Y = \frac{1}{1-b}(Ca + I + \Delta I) \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

وبطرح المعادلة (01) من المعادلة (02) نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta Y)$$

[1] - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 88.

أي أن التغير في مستوى الدخل (ΔY) يساوي قيمة التغير في مستوى الاستثمار (ΔI) مضروبا في القيمة $(1/1-b)$ وهي قيمة المضاعف في نموذج كينز البسيط ويمكن تعميم هذه الطريقة إلى نموذج كامل يحتوي على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والعالم الخارجي ويجب التذكير بأن المضاعف يمكن أن يعمل في الاتجاه السالب كما يعمل في الاتجاه الموجب[1].

2-2 مضاعف الفائدة:

لدينا دالة الاستهلاك الكينزية: $C = ca + bY \quad 0 < b < 1$ وفي الزمن القصير تكون دالة الاستهلاك على الشكل التالي : $C = bY$ أن قيمة الفائدة تمثل نقص من الاستهلاك أو الاستثمار أو كليهما، فإن دالة الاستهلاك تكون كما يلي : $C = bY - i(1-b)$

و لدينا الاقتصاد يتكون من أربعة قطاعات:

الاستهلاك $C = bY$ **الاستثمار** $I = I0$ **الإنفاق الحكومي** $G = G0$

الصادرات $X = X0$ **الواردات** $M = M0$

ولتحديد التوازن في النموذج الكينزي البسيط نتبع طريقة الطلب الكلي العرض الكلي: $AD = C + I + G + X - M \quad AS = Y \quad AD = AS.$

$$Y = C + I + G + X - M = by - (1-b)y + I + G + X - M$$

$$Y =((1-b)+i(1+b)) (I + G + X - M)$$

$$Y=((1/(1-b)(1+i))(I+G+X-M)$$

وهكذا نحصل على قيمة مضاف سعر الفائدة : $Y=((1/(1-b)(1+i))$

3-2 تضاعف الربا :

من بين تبريرات التعامل بسعر الفائدة، ذلك التبرير القائم على اعتبار الفائدة المركبة فقط هي الربا المحرم، أما الفائدة البسيطة فهي ليست من قبيل الربا، ويستند البعض ممن أيدوا هذا التبرير إلى الآية القرآنية من سورة أل عمران «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون»(آل عمران :130).

نعتقد أنه من ضمن ما تشير إليه الآية الكريمة: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون»(آل عمران :130)، أنها تشير إلى تضاعف الربا بواسطة أثر مضاعف الفائدة، لأن تضاعف الفائدة بأثر مضاعف الإنفاق، يحدث

[1] - سامي خليل. نظرية الاقتصاد الكلي، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر1994، ص 1433.

حتى لو كان القرض لفترة واحدة، وبأي معدل للفائدة طبق على القرض، ومهما كانت طريقة حساب الفائدة، بسيطة أم مركبة، وينتج عن ذلك أن كل الربا أضعاف مضاعفة.

4-2 مضاعف الزكاة :

لدينا دالة الاستهلاك الكينزية: $C = ca + bY \qquad 0 < b < 1$

وبما أن قيمة الزكاة تمثل زيادة في الاستهلاك أو الاستثمار أو كليهما، فإن دالة الاستهلاك تكون كما يلي: $C = bY + z(1-b)y$

ولدينا الاقتصاد يتكون من أربعة قطاعات:

الاستهلاك $C = bY$ **الاستثمار** $I = I0$ **الإنفاق الحكومي** $G = G0$

الصادرات $X = X0$ **الواردات** $M = M0$

ولتحديد التوازن في النموذج الكينزي البسيط نتبع طريقة الطلب الكلي العرض الكلي: $AS = Y \qquad AD = C + I + G + X - M \qquad AD = AS$

$$Y = C + I + G + X - M = by + z(1-b)y + I + G + X - M$$

$$Y - by - z(1-b)y = (I + G + X - M)$$

$$Y = ((1-b)+z(1+b))(I + G + X - M)$$

$$Y = ((1/(1-b)(1+z))(I+G+X-M)$$

وهكذا نحصل عل قيمة مضاف الزكاة : $Y = ((1/(1-b)(1+z))$

ومن الواضح أنه أكبر من المضاعف الكينزي البسيط

5-2 مضاعف الزكاة في القرآن :

قال الله تعالى: «الشيطان يعدكم الفقر و يأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم»(البقرة :268)، وقال تعالى:«...وما تنفقوا من خير فلأنفسكم و ما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله و ما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون»(البقرة :272)، وقال تعالى: يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم»(البقرة :276)، وقال: «قل إن ربي يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين»(سبأ :39)، وقال تعالى: «وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون» (الروم :39) وقال «مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (البقرة:261) وقال تعالى يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم»(البقرة :276).

نعتقد أن هذه الآيات تشير في بعض ما تشير إليه، إلى مضاعف الإنفاق، أو بالأحرى مضاعف الزكاة، أي تضاعف الزكاة وتضاعف الصدقات من خلال أثر وعمل مضاعف الزكاة، فهذا الفضل والإخلاف والإرباء والوفاء، الوارد في الآيات الكريمة السابقة نعتقد بأنه يشير بمعنى معين إلى مضاعف الزكاة.

خاتمة:

يتمثل مفتاح الحيرة في مسالة الفائدة والربا في نقص الاستهلاك ويتمحور معظم اللغط في الموضوع في تقسيم الإنفاق إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري فبينما لا يكون الخلاف في ذم الفائدة والربا على قروض الاستهلاك فإن إنتاجية قروض الاستثمار تعطي تبريرا يقبل ولو ظاهريا للفائدة لكنه كما رأينا يعتبر تبريرا فاشلا إذا عرفنا الاستثمار بأنه طلب مشتق من الطلب على الاستهلاك وبالتالي لا فائدة من تقسيم الإنفاق إلى استهلاك واستثمار في موضوع الفائدة لان العبرة بالنتائج الاقتصادية النهائية.

فالمقترضون من أجل غايات استهلاكية سيضطرون في المستقبل إلى تخفيض استهلاكهم لتسديد ما عليهم من فوائد مترتبة عن القروض وبالتالي سينخفض الناتج بقيمة هذه الفوائد مضروبة في مضاعف الإنفاق للمجتمع وهذا واضح للغاية لكن ما ليس واضحا بنفس الصورة هو أن المستهلكين أيضا سيخفضون استهلاكهم لتسديد الفوائد المترتبة عن قروض الاستثمار لسبب بسيط هو أن الاستثمار ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على الاستهلاك فالمنتجون لن ينتجوا إلا إذا كان هناك طلب على منتجاتهم وإذا كانت أنشطتهم الإنتاجية تحقق خسائر فإنهم سيتوقفون عن الإنتاج وإلا فإنهم سيعتبرون مجانين أو مبذرين.

عدم وضوح الصورة فيما يخص قروض الاستثمار مقارنة بقروض الاستهلاك هو الذي يؤدي إلى التشوش الحاصل في موضوع الربا والفائدة من ألاف السنين ربما من اجل ذلك جاءت آيات القرآن لتخبرنا بأننا لا نستطيع تفهم موضوع الربا إلا إذا وضعناه في الصورة المقابلة له وهي الزكاة فقال خالق الكون والعقل والعلم والعالم فوق كل ذي علم :«يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم».(البقرة 276) وقال أيضا «وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون»(الروم :39).

فالآيتين العظيمتين توضحان أن الزكاة والربا نقيضين يبرهنان بعضهما بالتضاد فالربا يبرهن تكامل وتوافق الزكاة مع أهداف دراسة علم الاقتصاد كزيادة النتاج وتوزيع الدخل بطريقة تقضي على الفقر على الأقل الفقر المطلق وفي الوقت ذاته تبرهن الزكاة